أعطى ضمانات للحريري في الحكم

فرنجية: أنا مرشح لرئاسة الجمهورية أكثر من أي وقت مضى

أعلن رئيس «تيار المردة» النائب سليمان فرنجية أنه مرشح لرئاسة الجمهورية أكثر من أي وقت مضى، مشيراً الى أنه ذهب إلى باريس حراً وعاد حراً وضميره مرتاح. وقدّم ضمانات للرئيس سعد الحريري في حال كان الأخير رئيس الحكومة في عهد فرنجية.

وتحدث فرنجية في مقابلة مع «المؤسسة اللبنانية للإرسال» ضمن «برنامج كلام الناس» وتخللها توجيه انتقادات لمواقف رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون، عن لقاء باريس مع الحريري مشيراً إلى أن «اللقاء كان سرياً، كي نتكلم نحن والحريري. كل مع فريقه وبعدها يطلق الحريري مبادرته»، لافتاً الى أن لقاء باريس أدى الى مبادرة الحريري وهي نتيجة التشاور.

وأشار الى أن رئيس مجلس النواب نبيه بري والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله كانا في الأجواء الحاصلة، مشدداً على أنه «قبل أن تكون المبادرة رسمية لا جواب رسمياً».

وأوضح فرنجية أن العلاقة مع العماد عون «لم تكن طبيعية منذ سنتين»، وعون يقول «هو أو لا احد»، ولا يتكلم عن خطة «ب».

وشدّد على «أنني لا أنتظر إذناً من أحد للذهاب إلى باريس وكنت من الذين يعتبرون أن 14 آذار يناورون علينا، وكل فريق لديه مشروعه الخاص، وأنا لدي مشروعي الخاص»، مشيراً إلى «أنني لم أعد من باريس بجوّ «سيتم القبول بسرعة» والطرح كان بسيطاً من دون أن يطلب أحد شيئاً من أحد».

ورأى فرنجية أن «تاريخي معروفٌ ويشهد لي»، موضحاً أن «طرح الرئاسة أتى جدياً من 14 آذار وعندها قلنا يجب التكلم مع العماد عون».

ولفت الى «اننا أرسلنا احد أعضاء الحزب لتبليغ العماد عون عن المبادرة يوم الأحد بعد العودة من باريس مباشرة»، مشيراً الى «أنني التقيت الحريري وتداولنا في اللقاء بدون شروط وحاولنا الخروج من هذه الأزمة. وتفاوضت مع الحريري وتوصلنا الى تفاهم كان سيؤدي الى مبادرة»، متسائلاً: «ما فعلته انا، ألم يفعله عون عند سفره الى ايطاليا ومن ايطاليا الى باريس بطائرة للحريري؟».

وأوضح فرنجية انه «عندما يختار السيد نصرالله رئيساً للجمهورية هو غنى للبنان، وعندما يقبل الحريري برئيس هذا أيضاً غنى للبنان»، مشيراً الى «أنني لا افرض شيئاً على أحد ولكن لا أقبل أن يفرض أحد عليّ شيئاً، ونحن لم نطلب الرئاسة بل سافرت الى باريس مقبول رئاسياً، وهناك من طلب الرئاسة وذهب إلى كليمنصو والسفارة السعودية وباريس»، مشيراً الى «أنني لا ألوم العماد عون، بل ألوم الطريقة التي حصلت فيها الأمور».

وأكد فرنجية أن علاقتي مع العائلة السعودية الحاكمة افتخر بها وهناك خلاف في السياسة وليس بالشخصي، مشيراً الى «أنني لم أنافس العماد عون أو «أقوطب» عليه، وانا طرحت نفسي كمشروع بديل، وانا اعتبر العماد عون وانا واحد في المشروع نفسه».

وقال: «انتقدت بعض المواقف السعودية في السابق واليوم أعترض على ضم أسماء من حزب الله إلى لوائح الإرهاب السعودية، وانا لا أوافق على ذلك لأنني لا اريد ان أخرب بلدي».

ومن جهة اخرى، أشار الى أن لا علم لديه بطرح رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط المبادرة على السفير الأميركي السابق دايفيد هل، وقال: «هل صديق واحترمه منذ 20 عاماً ولا علاقة للموضوع بالمبادرة الرئاسية اليوم، ومن الطبيعي ان يطرح موضوع الفراغ الرئاسي مع السفراء الأجانب الذين يزورونني».

وأعلن فرنجية أن «الحريري اتصل بي عندما تعرض ابني لحادث سير وبُنيت العلاقة الشخصية بيننا بعد ذلك»، مشيراً الى «أن مستشار الحريري النائب السابق غطاس خوري، زارني وطرح علي فكرة أن يسير الحريري بي مرشحاً رئاسياً».

ولفت الى «أنني نسقت خطوة خطوة مع السيد نصرالله منذ اول الطريق، والسيد نصرالله أيد هذا الجو، ولكن لن يتخلى عن عون، وإذا كان العماد عون لا يملك خطة «ب»، «حزب الله» يملك خطة «ب»، وذلك لا يعني التخلي عن عون، ونحن ننتظر ولن نتخطى الحزب والعماد عون، ونحن قلنا منذ البداية إنه بحال كان لعون حظوظ نحن كلنا معه، ونحن اليوم لم نتآمر على عون، بل نحن نريد الذهاب سوياً، وضجة الإعلام غيرت طريق التسوية، ولكن الأمور لم تنته».

وقال فرنجية «أنا مرشح لرئاسة الجمهورية أكثر من أي وقت مضى، وأنا أترك المجال لعون كي يُنتخب، والوقت أنسقه مع الحلفاء»، وأضاف: «لم أذهب الى 14 آذار ولا الحريري أتى الى 8 آذار بل التقينا في منتصف الطريق، ونحن نتفق على مصالح المواطن اللبناني، وعلى الإنماء وتركيب حد أدنى من كيان الدولة».

ورأى أن خطاب القَسَم في العام 2015 سيكون الأكثر غرابة في العالم إذا ما تكلم عن الكهرباء والمياه والمشاكل اليومية، وتابع: «لا أريد أن أحلم بلبنان على الخريطة الدولية، أريد أن أحلم بلبنان كهرباء 24 على 24، أحلم بلبنان فرص العمل ولا زحمة سير، وقوانين محدثة واستثمارات»، مشدداً على انه «علينا أن نبني الدولة وسوف نرى مَن يدعم ومَن لا يدعم هذا المشروع».

وقال: «وثقت بسعد الحريري، وأنا أحب العمل معه ولكن لا أحد يستطيع إعطاء ضمانة في الحكم 6 سنوات».

وتابع فرنجية «أنا أضمن ألاّ أطعن الحريري في ظهره بحال توافقنا وأضمن ألا أسقط حكومته، وأتمنى أن يكون الحريري في الجو الإيجابي وفي منتصف الطريق»، لافتاً إلى أن الحريري لم يطلب أن يكون رئيس حكومة بل طلب حكومة وفاق وطني، موضحاً أنه «إذا حصل خلاف بيني وبين الحريري يكون مجلس الوزراء هو الحَكَم ونعالج الأمور بروية».

وذكّر أن حكومة الحريري سقطت بطريقة ديمقراطية، ولم يطرده أحد من البلد، مشيراً الى «أنني اريد اعطاء حلفائي وصاحب كل حق حقه في لبنان، وإذا أخذت حقي فسأحفظ حقوق الآخرين، والحريري رئيس أكبر كتلة في لبنان ويجب ان يكون من ضمن المعادلة».

وأكد أنه لن يعزل رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع لأن هذا الأمر ليس من مصلحته.

وأكد فرنجية انه لم يعد الحريري بقانون الستين، مشيراً إلى أنه تقنياً لا أحد يستطيع تقديم شيء في هذا الموضوع، لافتاً إلى «أن الحريري في مكان ما يعتبر أن هناك قانوناً انتخابياً يحاك لضربه سياسياً، وطمأنت الحريري أن لا مشروع انتخابياً لضربه، ومصلحتي لا تكون عبر القانون الأكثري، واقترحت قانون الستين بطلب من البطريرك السابق نصرالله صفير على أساس انه يعيد الحق للمسيحيين».

وقال: «مصلحتي في قانون الانتخاب تكون بالنسبية، وأنا ضد أي قانون انتخاب «مسخ» يضرب أي طائفة».

وأضاف :»نحن والسيد نصرالله واحد حتى بالموقف مع الجنرال عون، والسيد نصرالله حريص على لبنان اكثر مني، والجنرال عون لا يقل حرصاً على البلد، وإذا لم نستطيع انتخاب رئيس فعلينا تفعيل الحكومة ومجلس النواب، واذا لم نستطع انتخاب رئيس فعلينا تقديم البديل، والسيد نصرالله ملتزم مع عون بموضوع الرئاسة وأنا متفهم لهذا الموضوع».

وأكد أن «اللقاء مع العماد عون كان من دون جدوى، وأنا أتفهّم جو العماد عون، ونحن نستطيع الوصول الى حل».

وتابع: «يجب أن نضع احتمالاً للحلّ والجلوس سوياً لإيجاد الحلول، والحريري لا يقبل أن يؤثر الوضع السوري على لبنان والرئيس بشار الاسد لا يطلب مني أي شيء، ولن يطلب مني أي شيء ضد لبنان».

وقال: «نحن لم نخرج من عروبتنا ولبنان بالنسبة لنا أولاً وأخيراً، والحريري يلتقي معي في منتصف الطريق في الموضوع، والعلاقات الرسمية مع سورية ليست مقطوعة وهناك سفارات، وأنا لا اسمح لأحد أن يتدخل في علاقتي مع الرئيس الأسد، والعلاقة الرسمية هي علاقة رسمية، وأنا لا اقبل بحال كنت رئيساً إلا أن أتعاطى من دولة إلى دولة».

بو صعب تفقّد جامعة البلمند: ما من شيء يزعزع الحلف مع «المردة»

أعرب وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب عن أمله بـ«إيجاد حلّ سريع لأزمة رئاسة الجمهورية لكي نتمكّن من تحقيق الاستقرار، خصوصاً في ظلّ الأزمة الكبيرة من حولنا»، وأكّد في ما يتعلّق بفريقه السياسي، أنّ «علاقتهم متينة مع رئيس تيار المردة سليمان بيك فرنجية، وهم في الخط السياسي نفسه»، مشيراً إلى أنّ «ما من شيء بإمكانه أن يزعزع هذا الحلف»، وقال: «ما نسمعه عن اختلاف في الفريق الواحد ليس في مكانه، وفرنجية من أهل البيت».

وأعلن بو صعب خلال زيارة تفقدية لجامعة البلمند في الكورة، التقى خلالها رئيس الجامعة الدكتور إيلي سالم وعمداء الكليات، بحضور المدير العام للتعليم العالي الدكتور أحمد الجمال، أنّ «رئيس تكتّل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون هو مرشحهم للرئاسة، وأن لا تغيير في مرشّحهم ما لم يوافق عليه الفريق مجتمعاً، وأنّ هذا الفريق مصرّ على أنّ الجنرال عون هو مرشحه للرئاسة».

أضاف: «بعض المواقف التي صدرت بحق الوزير فرنجية قد تكون أخطاء من بعض الموظفين، وهم من يتحمّلون مسؤوليتها، لأنّها لا تعبّر عن الموقف الرسمي لتكتّل التغيير والإصلاح، أو لرئيس التكتّل العماد ميشال عون، فجميع المواقف الرسمية تصدر مباشرة من العماد عون، أو في البيان الرسمي بعد اجتماع التكتّل، وليس ما يردّ عبر وسائل الإعلام».

وجال بو صعب على عدد من كليات الجامعة، واطّلع على مجالات الاختصاص فيها، وعبّر عن تقديره لمسيرتها الأكاديمية المشرّفة.

وأوضح بو صعب «أنّ زيارة جامعة البلمند هي لتأكيد طابعها المميّز في منطقة الشمال، حيث نتّكل على جامعة عريقة سوف تُحدث تغييراً فعلياً في المجتمع»، وقال: «نحن مع تقوية مؤسسات التعليم لكي نحارب التطرّف بالعلم والثقافة. من هنا نرى أهمية جامعة البلمند التي تتخطّى حدود لبنان إلى المنطقة والعالم».

بدوره قال سالم: «نحن جامعة خاصة، ولكننا بالفعل جامعة وطنية حدودها حدود لبنان وفكرها فكر لبنان، وتنظر إلى العالم العربي بنظرة لبنان. فلبنان عالمي في تفكيره ونظرته إلى الكون. كما أننا نرى في وجودكم على رأس وزارة التربية فرصة تاريخية لتعزيز التعاون والإنجاز، ويشرّفنا أن نستقبلكم كوزير داعم للتعليم العالي».

صيّاح لا يستبعد الإتيان برئيس من خارج الأقطاب الأربعة

أعلن النائب البطريركي العام المطران بولس الصيّاح، أنّ البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي «وجّه دعوة إلى الأقطاب الموارنة الأربعة لزيارة بكركي منذ فترة، وهي لا تزال قائمة، لأنّ اللقاء ضروري لاتّخاذ قرار في ما يتعلّق برئاسة الجمهورية، ولكن يبدو أنّ الأمر يلفّه الغموض، وأنّ موضوع الاجتماع لم يستوِ بعد».

ورأى أنّ «الإيجابية الناتجة عن طرح رئيس «تيار المردة» النائب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية، أتت من إرادة جماعية لدى اللبنانيين بالتفاؤل بحصول حركة ما، خصوصاً لناحية الخروج من الأزمات القائمة، إلّا أنّ الأمور أخذت منحى آخر، وتعرقلت في مكان ما».

وأشار إلى أنّ «الوضع القائم يرتكز إلى أمور محلية وأخرى إقليمية، وليست محصورة بلبنان فقط»، لافتاً إلى أنّ «لا أحد في لبنان لا يريد انتخاب رئيس للجمهورية، لكن لغاية الآن الأمور ليست مسهّلة».

وأشار إلى أنّ البطريرك الراعي «يعمل على تشجيع الجميع على الحوار في ما بينهم، بهدف الوصول إلى نتيجة أو إيجاد مخرج ما، لأنّ المسألة لا تحتمل تسويفاً، وما يقوله البطريرك علناً هو الحقيقة التي يراها».

واعتبر أنّ «كل مسيحي ماروني مرشح لأن يكون رئيساً للجمهورية، ولا نستبعد إمكان الإتيان برئيس من خارج الأقطاب الأربعة، فبكركي سبق أن أعلنت أنها لا ترشح أحداً للرئاسة، وهي تقف إلى جانب أيّ مرشّح».

تردّدات ترحيب سلام بحلف الرياض تتوالى

حزب الله رفض بالمطلق الدخول في تحالف مشبوه فتوش: إعلان الحرب من صلاحية مجلس النوّاب

حمدان يتلو بيان الأحزاب

توالت تردّدات انضمام رئيس الحكومة تمام سلام إلى حلف الرياض، والذي قاربته شخصيات نيابية وأحزاب من الزاويتين القانونية والدستورية والسياسية، مؤكّدة أنّ لا صلاحية لسلام بالترحيب بالحلف، لأنّ الأخير إعلان حرب، وهو حق سيادي تعود صلاحية بتّه إلى مجلس النوّاب، ودعتْ إلى التنبّه من «مشروع حرب جديدة يُطل على أرض لبنان برؤوسها السبعة»، واصفة الحلف بأنه «مشبوه».

وعبّر حزب الله في بيان «عن شكوك عميقة بالخلفيات والأهداف وراء إعلان المملكة السعودية للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب»، ورأى «في هذا الإعلان استجابة من السعودية، ومن دول أخرى، لقرار أميركي يعمل على تأمين قوات من أنظمة معيّنة في المنطقة العربية والإسلامية تحت مسمّيات طائفية ومذهبية، بديلاً عن إرسال قوات أميركية بريّة إلى المنطقة».

وقال: «إنّ إنشاء هذه التحالف هو أمر دُبّر على عجل وبشكل مشبوه، ما يطرح الكثير من الأسئلة، وعلى رأسها السؤال حول مدى جدارة السعودية في قيادة تحالف ضدّ الإرهاب، وهي التي تتحمّل مسؤولية الفكر الإرهابي المتطرّف والمتشدّد، كما أنها تستمر في تبنّي هذا الفكر ودعمه في كل العالم.

وممّا لا يخفى على أحد، أنّ السعودية هي التي تمارس إرهاب الدولة كما فعلت في اليمن، وهي التي تدعم حركات الإرهاب في سورية والعراق واليمن، وتقف إلى جانبها دول أعضاء في التحالف المفترض، تقوم بالدور نفسه في دعم الإرهاب وحركاته».

وتابع: «ولا بدّ من سؤال من يقفون وراء هذا التحالف عن الإرهاب الذي ينوون محاربته، وما هي صفاته ومن هم المُدانون به، وأين هو موقع إسرائيل وعدوانها وإرهابها المستمر بحق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة منه، فهل سيحاربها هذا التحالف أم أنّه سيحارب حركات المقاومة ضدّ العدو الصهيوني؟».

وأضاف: «أننا في حزب الله فوجئنا بإعلان السعودية أنّ لبنان هو جزء من هذا التحالف، من دون علم أحد من اللبنانيين بهذا الأمر، وذلك في خطوة تمثّل انتهاكاً للدستور والقانون وكلّ الأصول المتّبعة في لبنان». ورأى «في ما قاله رئيس الحكومة اللبنانية رأياً شخصياً لا يلزم أحداً، لأن رئيس الحكومة - أيّاً كان - لا يمكنه الموافقة على الدخول في حلف عسكري تحوم حوله كل هذه التساؤلات، إذ إنّ هذا الأمر يجب مناقشته في مجلس الوزراء لاتّخاذ القرار المناسب بشأنه موافقةً أو رفضاً، وفي حال كان اتفاقية أو معاهدة عسكرية، فهو يحتاج أيضاً إلى موافقة مجلس النوّاب اللبناني، وبالتالي فإنّ هذه الموافقة كعدمها ليس لها أي أثر قانوني أو سياسي أو إجرائي».

وأعلن الحزب رفضه المطلق «الدخول في تحالف من هذا النوع، وبهذه المُعطيات المشبوهة»، مؤكّداً أنّ «لبنان كان سبّاقاً في مواجهة الإرهاب بكل أشكاله، سواء كان الإرهاب «الإسرائيلي» المزمن، أو الإرهاب التكفيري المستجدّ».

لقاء الأحزاب

من جهته، أعلن لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية، في بيان أصدره إثر اجتماعه الدوري في مقرّ «حركة الناصريين المستقلين - المرابطون» برئاسة أمين الهيئة القيادية في الحركة العميد مصطفى حمدان، «عن رفضه للقرار غير الدستوري بانضمام لبنان إلى ما يُسمّى بالتحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب»، متسائلاً «كيف يتّخذ مثل هذا القرار الذي يورّط لبنان في أحلاف مشبوهة حتى من دون علم الحكومة صاحبة الصلاحية في اتّخاذ مثل هذا القرار في ظلّ الفراغ الرئاسي».

ورأى اللقاء «أنّ النظام السعودي آخر من يحق له الادعاء بمحاربة الإرهاب، وهو المصنّع والداعم الأول له، والممول الرئيسي لجميع المنظمات الإرهابية في سورية والعراق».

من جهة أخرى، دان اللقاء «قرار الكونغرس الأميركي إدراج «حزب الله» وقناة «المنار» على ما يُسمّى لائحة الإرهاب وفق المنظور الأميركي - الإسرائيلي»، كما دان «بقيّة بنود هذا القرار»، مؤكّداً «أنّ أميركا و«إسرائيل» هما زعيمتا الإرهاب في العالم، وتقومان بدعم وتمويل وتدريب المنظمات الإرهابية لإسقاط حكومات دول وطنية وديموقراطية في العالم والمنطقة، وذلك بهدف فرض مخططاتها في الهيمنة والسيطرة على الشعوب، وثرواتها».

فتوش

وفي هذا الإطار، اعتبر النائب نقولا فتوش، في بيان أنّ «إعلان الحرب حق سيادي لا تبعي»، وقال: «هذا ليس بمعاهدة، فالمعاهدة تكون خطية وليس باتصال هاتفي ترحيبي. وليس بحلف المجرّد من كل إثبات، إلا من أقوال وليّ وليذ العهد الأمير محمد بن سلمان»، مستنتجاً من أقوال الأخير، أنّ «الحلف المزعوم، هو إعلان حرب على الإرهاب الذي أوجده الغرب وموّلته بعض الدول العربية بالمال والسلاح».

وأشار فتوش إلى أنّ إعلان الحرب عالجه الدستور في المادة 65 منه، والتي نصّت فقرتها الأخيرة على ما حرفيّته: «أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدّد في مرسوم تشكيلها. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي: تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية».

ورأى فتوش أنّ «التحالف المزعوم، هو إعلان حرب على الإرهاب، أيّ إرهاب؟ وبالتالي لا صلاحية لرئيس الحكومة بالترحيب بحلف الرياض الذي يفترض أن يصدر عن الملك، وليس عن وليّ العهد».

وعن تذرّع سلام بالبيان الوزاري لإعلان موقفه، أكد فتوش أنّ الدستور يسمو على البيان الوزاري، لافتاً إلى أنّ «صلاحية إعلان الحرب والسلم التي قد يتوقّف على نتائجها مصير الاستقلال والكيان، تعود إلى مجلس النوّاب باعتباره ممثّلاً لسيادة الشعب وإرادته، ومن المنطق المتوافق في هذه الحالة مع العرف الدستوري، أن يتّخذ قرار إعلان الحرب مجلس النوّاب كونه المرجع الأعلى لسيادة الدولة، وأن تتولّى الحكومة، بالتالي، تنفيذ هذا القرار بإبلاغه للدولة المُعلَن الحرب عليها. وهذا التبليغ يتمّ عادة عن طريق وزير الخارجية، الذي يستدعي رئيس البعثة الدبلوماسية المعتمدة في لبنان من قبل الدولة المعادية، فيسلمه رسمياً مذكّرة تتضمّن هذا الإعلان».

وتابع، إنّ «هذا الإعلان لا يمكن الترحيب به، لأنّه مخالف لأحكام الفقرة «ب» من مقدمة الدستور التي تنصّ على أنّ: لبنان عربي الهوية والانتماء. وليس دولة إسلامية سنية، ويُخالف الفقرة «ي» من المقدمة التي تنصّ على أنّ لا شرعية لأي سلطة تناقض العيش المشترك» مشدّداً على أنّ «التبليغ الشفهي لرئيس الحكومة وعدم وجود مستند خطي واضح، يجعل من التبليغ والترحيب فاقدين كل قيمة قانونية له».

ولفتَ إلى أنّ «التحالف استبعد سورية، ولا يمكن ولا يحقّ للبنان أن يأخذ بإعلان الحرب ويتجاهل الاتفاقيات الأمنية بين لبنان وسورية المصدّق عليها من قبل المجلس النيابي، وأن يخالف لبنان مضمونها. ولا سيّما أنها في تسلسلها تأتي قبل القوانين الوضعية». كما أشار إلى أنّ «التحالف استبعد إيران والعراق وترك القارئ يستنتج أنّه حلف سنّي يؤثر على العيش المشترك في لبنان».

ودعا فتوش إلى «الوعي والحذر والتنبّه من مشروع حرب جديدة تُطلّ على أرض لبنان برؤوسها السبعة»، مشدّداً على أنّ «السيادة لا تُعالج أمورها بالترحيب».

تجمع العلماء

واعتبر «تجمّع العلماء المسلمين» أنّ «الحلف الذي أُعلن عنه في السعودية ليس موجّهاً ضدّ «داعش» أو «النصرة» أو «القاعدة» بقدر ما هو موجّه ضدّ المقاومة خاصة، وأنّ الدولة الراعية اعتبرت سابقاً أنّ حزب الله جماعة إرهابية»، وسأل التجمّع «رئيس الحكومة المتمسّك بسياسة النأي بالنفس عن سبب موافقته على دخول لبنان إلى هذا الحلف»، لافتاً نظره إلى «أنّ الحكم في لبنان جمهوري ديمقراطي وليس ملكياً ديكتاتورياً حتى يتفرّد برأيه من دون الرجوع إلى مجلس النوّاب وإلى مجلس الوزراء، وهل أدرك ساعة موافقته أنّه قد يُطلب منه بناءً لهذا الالتزام محاربة شعبه من خلال اعتبار حزب الله حركة إرهابية؟!» مُشيراً إلى أنّ «قراره هذا غير دستوري ولا قانوني ولا أثر له، ويرفضه أغلب الشعب اللبناني».

ورأى رئيس حزب الوفاق الوطني بلال تقيّ الدين، «أنّ عدم تحديد الإرهاب هو لغم قد يتسبّب بخطوات كارثيّة»، معتبراً «أنّ أكثر الدول في التحالف غير قادرة على المشاركة العسكرية والبشرية».

ولفتَ تقيّ الدين إلى «أنّ هناك ارتباطاً بين مؤتمر المعارضة السورية في الرياض، وإطلاق تحالف الدول الإسلامية».

وقال: «هناك بعض الدول العربية تمنح نفسها حق المهاجمة، وما تراه إرهاباً في نظرها».

بدوره رأى المؤتمر الشعبي اللبناني في بيان، «أنّ إنقاذ الأمن القومي يكون بإطلاق القوة العربية المشتركة، ثمّ الانفتاح على الدول الإسلامية على قاعدة الاستقلالية والتحرّر من الأطلسي»، مشدّداً على «أنّه لا يمكن تشكيل حلف ضدّ التطرّف، وإهمال المخطط الصهيوني ومشروع الأوسط الكبير».

وإذ أعلن الأمين العام لـ«التجمّع العربي والإسلامي لدعم خيار المقاومة» الدكتور يحيى غدار، أنّ التحالف «وُلد ميتاً»، دعا إلى الحذر «من وقوع لبنان في منزلقاته وكمينه الذي يستهدف وحدة شعبه وجيشه ومقاومته، في محاولة لتأجيج الفتنة والانقسام بين مكوّنات ثالوثه، الذي أثبت بوحدته واستراتيجيته مدى التماسك والجهوزية بمواجهة العدو الصهيوني والتكفير والاحتراب الداخلي، الذي ما زال عصياً على الاستكبار والرجعية والإرهاب».

غندور

وتساءل رئيس «اللقاء الإسلامي الوحدوي» عمر عبد القادر غندور، «لماذا كل الجهود العسكرية السعودية لا تتوجّه صوب فلسطين والقدس؟». وقال في بيان: «سارع وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر إلى تأييد التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب الذي تقوده السعودية، داعياً إلى دور سنّي أكبر، في حين أعربت مجموعة من الدول عن دهشتها من إعلان السعودية ضمّها إلى تحالف عسكري جديد، وهي باكستان وأندونيسيا وماليزيا وعُمان».

وأضاف غندور: «من حق المواطن العربي أن يطرح سؤالين: هل كانت الولايات المتحدة ستؤيّد الحلف السعودي الإسلامي لو كان لمحاربة الإرهاب الصهيوني في فلسطين المحتلة؟ ولماذا لا تشكّل السعودية حلفاً عسكرياً لمحاربة الصهاينة في فلسطين على غرار تحالفها العربي الدولي لمحاربة اليمن وحلفها الجديد ضدّ الإرهاب الذي حرصت على شموليّته، والذي يمكن أن يكون أيضاً غير داعش وباقي الإرهاب التكفيري؟».

وتابع غندور: «ثمّة مآزق تندفع إليها مملكة آل سعود التي تخلّت عن دبلوماسيتها الهادئة، واندفعت إلى سياسة حامية تعبّر عن شخصية وليّ وليّ العهد ووزير الدفاع محمد بن سلمان مواليد 1980، ما يجعله أصغر وزير دفاع في العالم، ويذكر دبلوماسيون أنّ الأمير الشاب يتحدّث عن رؤيته لمستقبل السعودية كما لو أنّ حكمها سيؤول إليه فعلاً، وهو ما تسبّب في بروز غضب بين أفراد العائلة المالكة، وهناك من يتحدّث عن انقلاب في القصر. وفي تقرير للمخابرات الألمانية أنّ الأمير الشاب «مندفع» وحذّر من جنوح السياسة السعودية إلى الاندفاع تحت تأثيره، ويشير التقرير إلى أنّ الأمير هو الذي قرّر شنّ الغارات على اليمن، وإدخال السعودية في حرب واسعة في المنطقة».

في المقابل، رحّب «لقاء الجمهورية» بالتحالف معتبراً أنّه «لا يجوز الخلط بين «إعلان بعبدا» الداعي إلى تحييد لبنان عن سياسة المحاور والمطالبة باعتماد سياسة «النأي بالنفس» عن المشاركة في التحالف العربي لمحاربة «داعش»، بصرف النظر عن المسار الدستوري المتعلّق بكيفية انضمام لبنان إلى هذا التحالف في ظلّ عدم وجود رئيس جمهورية يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة وأخذ موافقة مجلس الوزراء، كما تنصّ المادة 52 من الدستور».

استقبل رابطة أخويّات البقاع

درويش: المطرانية ثابتة ومشاريعها قوية

استقبل رئيس أساقفة الفرزل وزحلة والبقاع للروم الملكيين الكاثوليك المطران عصام يوحنا درويش، رابطة الأخويّات في البقاع برفقة مرشد الرابطة الأب طوني الصقر ورئيس روابط الأخويات في لبنان إيلي فؤاد نورية، في زيارة معايدة بمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة، عرض خلالها أوضاع الأخويات في البقاع وحاجاتها.

وألقى نورية كلمة باسم الرابطة، أشاد فيها بـ«اللقاء في رحاب مطرانية الروم الملكيّين الكاثوليك، وتحت كنف صاحب السيادة المطران عصام يوحنا درويش في زمن الميلاد، زمن المحبة والسلام، وهو رسول المحبة والسلام والألفة في ربوع هذا الوطن، وخاصة في زحلة والبقاع»، لافتاً إلى أنّ «زيارتنا هذه هي وقفة إلى جانب سيادته وموقف تجاه مطرانية سيدة النجاة في هذه الظروف».

وردّ درويش شاكراً الرابطة على زيارة المعايدة، وأكّد أنّ «المطرانية ثابتة لا يستطيع أحد أن يمسّها، الله في وسطها فلن تتزعزع»، مشيراً إلى أنّ «مشاريع المطرانية كبيرة جداً وقوية، ولأنّها قوية تتعرّض من وقت إلى آخر إلى هجمات، ونحن نتابع عملنا مؤمنين بما نقوم به خدمة للمؤمنين».

أضاف: «وفي هذا الإطار، وبمناسبة سنة الرحمة سنفتتح ظهر يوم السبت المقبل مطعماً سمّيناه «طاولة القديس يوحنا الرحيم»، في مبنى الجمعية الخيرية الكاثوليكية القريب من سراي زحلة، طاولة ستقدّم لكل فقراء زحلة والمحتاجين ما بين 300 و 500 وجبة طعام يومياً على مدار السنة».

درويش مع رابطة الأخويات

وأعلن أنّه سيغادر لبنان نهاية الشهر الحالي في زيارة إلى أستراليا لمدة شهر واحد فقط، وسيعود إلى زحلة في الثاني من شباط 2016 «يوم عيد دخول المسيح إلى الهيكل، وسأعود لنتابع مشاريع المطرانية».

وأشار إلى التحديثات التي أجرتها المطرانية في مستشفى تلشيحا، وقال: «كثيرون يقولون إننا نساعد السوريين ولا نعطي أي مساعدة للبنانيين، وهذا أمر غير صحيح على الإطلاق. هناك مساعدات مخصّصة للمهجّرين السوريين، كما هناك مساعدات للبنانيين. فهذه السنة الجمعية الخيرية الكاثوليكية وبالتعاون مع المطرانية ستوزّع 1400 برميل مازوت على المحتاجين، منهم 900 برميل للبنانيين. فاللبنانيون لديهم أولوية في الحصول على المساعدات التي تأتي إلى المطرانية».

وعن المشاريع السكنية، قال: «انتهينا من بناء 48 شقة سكنية في صغبين للشباب المسيحيين اللبنانيين لكي يبقوا في مناطقهم. وفي الفرزل أنجزنا 28 شقة سكنية، وفي أبلح بدأنا بمشروع 32 شقة سكنية للشباب، وعملنا جاهدين لمنع بيع أراضي المسيحيين إلى غير المسيحيين، هكذا نتجذر في أرضنا ونبقى فيها».

وختم: «أشكركم على زيارتكم ومعايدتكم، وأذكّركم بأنكم خط الدفاع الأول عن الكنيسة».